مفاهيم أولية :

للبدء في فهم العدالة الاجتماعية فإنه لا يكفي معرفة نصيب الفرد من الدخل. عدد الفقراء في بلد معين ومتوسط نوعية الحياة تعتمد أيضاً على توزيع الدخل، ومعرفة الي أي مدى يكون عادلا أم لا.

في تونس و الجزائر، على سبيل المثال، مستويات الناتج المحلي للفرد متقاربة في سنة 2000، إلا أن عدم العدالة في توزيع الدخل أعلى في تونس. يمكن تفسير ذلك باستخدام حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في البلدين (حسب أنصبة العُشيرات). في الجزائر أغني عشر يتلقى حوالي 9 أضعاف دخل أفقر عشر ، بينما يتلقى في تونس أكثر من 13 مرة.

حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في تونس و الجزائر لسنة 2000
(أنصبة العُشيرات : نسب مئوية)

عُشير السكان	تونس	الجزائر
الأفقر	2.4	3.2
الثاني	3.6	4.6
الثالث	4.6	5.3
الرابع	5.7	6.4
الخامس	6.8	7.5
السادس	8.0	8.4
السابع	9.7	10.0
الثامن	12.0	11.6
التاسع	15.8	14.5
الأغني	31.4	28.5

هل لعدم العدالة في توزيع الدخل أثر سلبي أم إيجابي على التنمية؟

- المساواة في توزيع الدخل قد يكون لها أثر سلبي على فعالية الاقتصاد، ولنأخذ على سبيل المثال البلدان الاشتراكية، حيث أدى الحفاظ على مستوى مرتفع من المساواة إلى عدم الانضباط والمبادرة في أوساط القوى العاملة، ومحدودية الاختيار وانخفاض جودة السلع والخدمات، والبطء في التقدم التقني وفي نهاية المطاف زيادة الفقر الراجع إلى ضعف النمو الاقتصادي.

- الإفراط في عدم المساواة له أثر سلبي على نوعية حياة الأفراد، انتشار الفقر يعيق التقدم في مجالات الصحة والتعليم ويسهم في الجريمة. عدم العدالة تشكل خطرا على الاستقرار السياسي لأن عدد أكبر من الناس غير راضين عن وضعهم الاقتصادي. عدم الاستقرار السياسي من شأنه أن يقوض نمو الاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي.

تقلبات الأسعار (بعد تدخل حكومي أو لتغير معطيات السوق)، يؤدي إلى إغراق الناس في فقر مدقع.

لهذه الأسباب، من بين أمور أخرى، يُوصى بالحد من عدم العدالة الاجتماعية كوسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية والبشرية.

- فيما يتعلق بجانب الإنتاج ، وباعتبار أن عناصر الإنتاج التي يتم استخدامها تشتمل على العمل ، بمختلف أنواعه ومختلف المهارات التي يمتلكها العمال ، وعلى الموارد الطبيعية ، وأهمها مورد الأرض وما بداخلها من خصوبة تربة وربما كنوز طبيعية ، ورأس المال ، بما في ذلك المعدات والأدوات ، والمقدرة على التنظيم بواسطة المبادرين والمنظمين ، باعتبار هذه العوامل يمكن النظر إلى التوزيع الوظيفي للدخل الذي يتم انتاجه بالنظر إلى أنصبة عوامل الإنتاج .

- تحت التوزيع الوظيفي للدخل عادة ما يتم النظر إلى سلوك الأنصبة التالية في إجمالي الدخل :

- نصيب عنصر العمل وهو الذي يتمثل في الأجور على مستوى الاقتصاد .
- نصيب عنصر رأس المال وهو الذي يتمثل في الفائدة التي تدفع لقاء استغلال رصيد رأس المال في العملية الإنتاجية .

- نصيب عنصر الموارد الطبيعية ، بالأخص الأرض ، وهو الذي يتمثل في الريع الذي يدفع لقاء استغلال الأرض في العملية الإنتاجية .

- نصيب عنصر التنظيم والمبادرة وهو الذي يتمثل في الأرباح التي يتم الحصول عليها من العملية الإنتاجية .

- تحت التوزيع الوظيفي للدخل ، إذا تعرفنا على أنصبة ثلاثة من العناصر عادة ما يمكننا التعرف على نصيب العنصر الرابع . وعادة ما ينصب الاهتمام تحت هذا النوع من التوزيع على الاتجاهات الزمنية طويلة المدى خصوصاً في حالة الاستقرار الاقتصادي طويل المدى . فعلى سبيل المثال ، يعتقد بأن الاقتصاديات المتطورة التي تشاهد حديثا يمكن نمذجتها على المستوى التجميعي على شكل دالة كوب –دوجلاس معرفة على عنصر العمل وعنصر رأس المال على النحو التالي :

$$(1)\ Y = AK^{\alpha}L^{(1-\alpha)}$$

حيث **Y** هي الناتج المحلي الإجمالي

A هي رمز لتقنيات الإنتاج المستخدمة

K هي رمز لرصيد رأس المال

L هي رمز لعنصر العمل .

α هي نصيب راس المال في الناتج المحلي الإجمالي وهي ثابتة ، بمعنى الاستقرار طويل المدى لهذا النصيب . على هذا الأساس ترمز $(1-\alpha)$ إلى نصيب عنصر العمل .و من ثم فإن α هي مؤشر للتوزيع الوظيفي في مثل هذه الاقتصاديات .

- كما هو معروف فإن مختلف عناصر الإنتاج تكون مملوكة للأفراد في القطاع الخاص وأن كل فرد يمكن أن يتوفر على ملكية كميات مختلفة من كل عنصر من هذه العناصر الأمر الذي يعني أن يتحصل على دخل من كل عنصر يمتلك منه كميات . بالانتقال من مستوى توزيع الدخل في الاقتصاد إلى مستوى الأفراد أو الأسر يتم الانتقال من توزيع الدخل الوظيفي إلى توزيع الدخل على مستوى الأفراد .

- يكتسب توزيع الدخل على مستوى الأفراد أهمية خاصة في الدراسات التي تهتم بقياس الفقر والتي تتطلب بالإضافة إلى تحديد خط الفقر معلومات حول توزيع الدخل على مستوى الأفراد حتى يتسنى تحديد من هم الفقراء ومن بعد تجميع المعلومات حولهم في مؤشر للفقر .

وجد التعريف العريض للتنمية قبولا دوليا عبرت عنه الأمم المتحدة في الأهداف الإنمائية للألفية التي أصدرتها عام 2000، التي تشتمل على:

القضاء على الفقر المدقع والجوع.

تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

تخفيض معدل وفيات الأطفال.

تحسين العناية الصحية للنساء في حالات الوضع.

مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية.

كفالة الاستدامة البيئية.

إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

تتمحور كل هذه الأهداف حول الفقر ومن ثم فقد أصبح الإقلال من الفقر هو الهدف المحوري للتنمية في الدول النامية، خصوصا تلك الدول الفقيرة.

يتضح من الأدبيات المتخصصة أن الإقلال من الفقر يتأتى من خلال قناتين هما:

قناة النمو الاقتصادي بمعنى الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد: حيث يتوقع أنه كلما زاد دخل الفرد، مع بقاء كل المحددات الأخرى للفقر على حالها، كلما انخفض الفقر.

قناة توزيع الدخل بمعنى التحسن في حالة عدالة التوزيع: حيث يتوقع أنه كلما تحسنت حالة التوزيع، مع بقاء كل المحددات الأخرى للفقر على حالها، كلما انخفض الفقر.